العلاقات الدولية بين إدارة الأزمة وإشاعة الفوضى

م.م. أباذر عباس غضبان

جامعة البصرة/كلية القانون

المقدمة

تطور ميدان العلاقات الدولية بشكل كبير وملحوظ خلال القرنين الاخيرين وبالأخص خلال القرن الحادي والعشرون، لما شهدته تلك العلاقات من تبادلات دولية كبيرة ومتنوعة، بسبب انتشار وتأثير دينامية الحركة الصناعية (الثورة الصناعية) متخذه أوجه مختلفة كالتعاون والتنازع والاعتماد المتبادل، نظراً لتطور شبكات الاتصال الناجم عن التقدم التكنولوجي بشكل خاص وحاجة الدول إلى بعضها البعض لتسارع وتيرة النمو السكاني بشكل ملفت للنظر في القرنين الاخيرين، الامر الذي أدى إلى نشوء سوق عالمية عابرة للحدود والقارات من الصعب بمكان حصرها وتقييدها. وبالتالي لا تتسم كل علاقة دولية بحد ذاتها ببعد عالمي، وإنما الإطار الذي تندرج فيه هو الذي يكسبها مثل هذا البعد.

فقد أصبح للعالم أو المجتمع الدولي تاثيراً كبيراً مباشراً على الدول والمجتمعات وأصبح لزاماً على الدول جميعها المثول والالتزام بمقررات وقرارات وميول النظام الدولي حول الكثير من القضايا والمشكلات. وما نشهده اليوم من ضغوط دولية نتيجة السياسات والاستراتيجيات العالمية التي يراد بها ثني بعض الدول ودفعها لتغيير سياساتها تجاه بعض القضايا العالمية والإقليمية بل حتى الداخلية منها والتي تستخدمها الدول العظمى كأوراق ضغط من اجل تطبيق مخططاتها.

لذلك فقد اهتمت العلاقات الدولية في القرنين الاخيرين بدراسة الظواهر السياسية الجديدة كالفوضى وحالة عدم اليقين التي يعتريان المشهد السياسي في اغلب مناطق العالم والتي تعد نتيجة حتمية لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المجتمعات في اكثر من

بقعة من العالم، إذ اندفع المهتمون بالشأن الدولي وبشكل سريع ومتطور اتسم بنمو شبه دليلي للتحليلات والابحاث من جهه، وبالتغيرات الكبيرة جدا التي تعتري النظام العالمي من جهه أخرى. ونلاحظ ايضا أن هذه العلاقات لم تأخذ طابعها العالمي بشكلها الآني إلا بعد الحرب العالمية الثانية أي في القرن العشرين، أي بعد ظهور المطالبات وبروز المصطلحات التي نادت بحقوق الإنسان وحقه في العيش في بيئة خالية من الدمار والحروب أو كما يطلق عليه في اصطلاحا(الجيل الثالث لحقوق الإنسان) وتغليب مبدأ التعاون والتبادل على مبدأ النزاع والصراع الذي اجتاح العالم في تلك الآونة، والذي ادى إلى نتائج كارثية على جميع المستويات.

نتيجة لذلك، تصاعدت المناشدات وتضاعفت الاعمال المخصصة لتطوير التعاون في العلاقات الدولية، واتسمت تلك العلاقات بديناميكية متسارعة بجميع مستوياتها وجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...الخ، إذ امست العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص مرآة للعلاقات الدولية، مما جعل هذه العلاقات عرضه للتغيير وعدم الاستقرار صعودا ونزولا بسبب بروز ظاهرة عدم اليقين ونظرية الفوضى التي سادت النظام الدولي الجديد في الاونة الاخيرة بمتغيراتها الجديدة الآنية، بعد دخول لاعبين جدد على خط القيادة العالمية- أن صح التعبير- وظهور صراعات ونزاعات متجددة اجتاحت العالم نتيجة المحاولات والمشاريع والاستراتيجيات المستمرة للسيطرة على اقتصادات العالم وحركة المصالح الكبيرة الداعمة للاقتصاد.

على هذا الأساس، نستطيع أن نبني قناعاتنا بأن سلوك أية دولة في هذا النظام ما هو الا تفاعل البيئة الداخلية مع البيئة والظروف الخارجية المؤثرة لتشكيل الاهداف والقدرات والاستجابات والوسائل، إضافة إلى القرارات والأفعال خلال مرحلة زمنية معينة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بحسن التصرف وإدارة الأمور والازمات إدارة سليمة وحكيمة مبنية على اسس ثابتة ومدروسه ذات ابعاد علمية. فعلى المختصين بعلم السياسة والعلاقات الدولية مراعاة أن ظاهرة عدم اليقين وظاهرة الفوضى ما هي الا نتيجة علمية وحتمية للاوضاع السائدة وعليهم التصديق بأن هذه الظواهر ليست ظواهر عرضية أو عشوائية ترافق الظواهر الأخرى من حالات الانفلات وعدم الاستقرار بل أن هذه الظواهر تتسم بالواقعية الحتمية. مما دعى الهيأت الدولية المتخصصة للخوض والمحاولات المستمرة لمعالجات حالة عدم الاتزان التي تعاني منها البيئة الدولية، وإحدى هذه المحاولات وأبرزها محاولة منظمة الأمم المتحدة للسيطرة على حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تعم العالم من خلال انشاء مجلس استشاري لبناء السلام داخل اروقتها مهمته التقليل من حالات التوتر ورفع المعوقات التي تسوم اغلب الصراعات

والنزاعات التي تحدث في البيئة الدولية، وهناك حالات كثيرة سنأتي على ذكرها في حيثيات البحث.

مما لا شك فيه، إن هذا التفاعل بين هذين المتغيرين محل الدراسة يُلقي بتأثيره على صانع القرار السياسي للدولة، فسلوك الدولة الخارجي ما هو إلا انعكاس حقيقي للأوضاع الداخلية لتلك الدولة وقدرتها في استثمار تلك الوسائل في تنمية قدراتها على أدارة الأزمات داخل الدولة وخارجها، لزيادة التأثير في المستويين المحلي والدولي. فكثرة المتغيرات وحدود التغيير على الرغم من انهم من العناصر ذات المشهد المعقد والذي يصعب الامور على صانع القرار إلا أنه بنفس الوقت يعطيه فسحه كبيرة ومجال واسع لإتخاذ قرارته برويه كاملة، أي انها عوامل محفزة لكل دولة في إطار المنظومة الدولية. فقد شكل التعاون المتبادل والصراع بكل اشكاله طرفي الميزان في العلاقات الدولية منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا.

فإدارة الصراعات والأزمات بكل مستوياتها والخطوات الاستباقية التي تخطوها الدول العظمى للسيطرة على حالة عدم الاتزان في العلاقات الدولية، ما هي إلا صمام أمان لمصالحها الاقتصادية البعيدة والقريبة، والتي تحاول جاهدة وبكل الوسائل الدبلوماسية والغير دبلوماسية ان تحافظ عليها.

جاء اختيار دراسة هذا الموضوع في هذه المرحلة الاساسية التي تشهد فيها العلاقات الدولية تطورات متزايدة لهذه الظواهر بشكل ملفت للنظر، لعلها تُسهم-ولو بالقدر اليسير- في تحقيق تراكم معرفي في صياغة تصور حول مقومات هذه الظواهر في العلاقات الدولية، كما ستسعى لفهم طبيعة وأسس هذه الظواهر وحيثياتها في مجال العلاقات الدولية، محاولة منا للبحث في عالم عرف تحولات هامة ومحاولة منا لمعرفة غير المعروف.

تشكل الدراسة محاولة للتحقق من الأسئلة التي سوف نطرحها هنا، والتي سنحاول الاجابة عليها والتحقق من صحتها في حيثيات ومباحث الدراسة، والتي اهمها:

١. هل أن حالة عدم اليقين وفقدان الاستقرار التي اجتاحت العلاقات الدولية هي حالة واقعية حتمية لما تعانيه تلك العلاقات من تعقد وتشابك؟ أي بمعنى آخر هل أنها سمة دائمة للبيئة الدولية؟ أم أنها وليدة اللحظة ؟
٢. هل يمكن تطبيق نظرية الفوضى على الحالة التي يعيشها العالم اليوم؟

٣. هل أن نظرية إدارة الأزمة هي اقرب تطبيقا في العلاقات الدولية من نظرية إشاعة الفوضى أم أن كلا النظريتين تكملان بعضهما البعض؟ في عالم يحتكم إلى الاقتصاد في ابسط حيثياته.
٤. كيف تتعامل الدول مع كل هذا التعقيد بالعلاقات الدولية، في ضوء التحولات الاستراتيجية الشديدة التعقيد؟

وعلى ضوء ما تقدم، واستجابة لمتطلبات الدراسة، يمكن تقسيم دراستنا إلى مبحثين: خُصص المبحث الأول لنظرية إدارة الأزمة ودورها في العلاقات الدولية بالتفاعل الايجابي والسلبي، أما المبحث الثاني فقد خُصص لنظرية الفوضى وحالة عدم اليقين التي تجتاح العلاقات الدولية محاولة لمعرفة "غير المعروف" -إن صح التعبير- وتوضيح أهم التحولات الاستراتيجية التي تجتاح النظام الدولي الجديد. وهي محاولة بسيطة لتسليط الضوء على بعض الفرضيات التي وضعها الباحث هنا، والتي أهمها:

١. إن حالة عدم اليقين وظاهرة الفوضى كلاهما وجهين لعملة واحدة تستخدمهما الدول العظمى للتحكم بمجريات الامور للسيطرة على اقتصادات الدول ومنابع الثروات فيها.
٢. إن نظرية إدارة الأزمة التي ظهرت في نهاية العقد الاخير من القرن العشرين وانتشرت بشكل كبير موخراً في العلاقات الدولية هي إحدى السبل الكفيلة للخروج من حالة عدم اليقين وظاهرة الفوضى التي تجتاح العالم.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الإستقرائي في تناولها للمواضيع والمعطيات التي اتخذتها الدراسة في ترصين مجرياتها والذي يقوم على استقراء المعلومات وتحليلها، يمكن من خلالها الخروج بنتائج واضحة ومفهومة للتوصل إلى الادوار التي لعبتها كل من الظاهرتين قيد الدراسة في حقل العلاقات الدولية.

المبحث الأول

نظرية إدارة الأزمة وحركة التفاعل في العلاقات الدولية

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من الأزمات الدولية المتلاحقة، وهناك الكثير من النظريات التي فسرت أو حاولت تفسير ما يعتري البيئة الدولية من حالات عدم استقرار وفوضى، والتي نشأت بسبب توافر عوامل عديدة، ومن هذه النظريات نظرية إدارة الأزمة وحركة التفاعل المستمرة في المجتمع الدولي، فالدول تحاول أن تدير شؤونها بنفسها إلا أن تعقد المشهد وضبابية الصورة وكثرة اللاعبين في الأزمات

التي تتعرض لها أي دولة يجعلها تفقد قدرتها على مواجهة الأزمات وإدارتها، وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لتعريف إدارة الأزمة الدولية وحركة التفاعل والتغيير المستمر لديناميكية تلك العلاقات، وهذا ما سنحاول تداركه واستعراضه في هذا المبحث، والذي قسم إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول : نظرية إدارة الأزمة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني : حركة التفاعل في العلاقات الدولية

المطلب الأول : نظرية إدارة الأزمة في العلاقات الدولية

تشهد العلاقات الدولية الكثير من الأزمات الدولية، سواء كانت أزمات كبيرة أو صغيرة، فما هي الأزمة؟ وما هي معطياتها؟ . بكل بساطة يمكن القول أن الأزمة ما هي إلا موقف محرج أو طارئ يتضمن درجة عالية من التهديد. إلا ان ذلك التعريف يأخذ مدى أوسع عندما تتعرض الاهداف والقيم والمصالح والاستراتيجيات الجوهرية للدول إلى ذلك التهديد.

فالازمة الدولية هي موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر سعياً لتغيير التوازن الاستراتيجي القائم، مما يشكل تهديداً جوهرياً لقيم وأهداف ومصالح الطرف أو الاطراف المشتركة، والذي قد يتطور إلى استخدام القوة العسكرية التي قد تؤثر في النظام الدولي القائم[١]، وهي بهذا التعريف تنقسم إلى قسمين أو نوعين ازمات تحتمل اللجوء للقوة وأزمات لا تحتمل اللجوء للقوة. إذ تمتاز الازمات بخصائص وعوامل مؤثرة وأبعاد ومتغيرات وكل من هذه المعطيات لها تقسيماتها وأوجهها بحسب حجم الأزمة وحدتها أن كانت إقليمية أو دولية أو عالمية. كما يمكن تعريفها على أنها حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة ينشأ عنه تهديد لقيم أو أهداف مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية والذي بدوره يتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراتها والتقليل من نتائجها السلبية المتوقعة[٢]، وبحسب هذا التعريف فالازمة هي حالة طارئة تتميز بثلاث عناصر العنصر الأول هو تهديد القيم أو الاهداف والمصالح القومية وثانياً المفاجأة في توقيتها والعنصر الثالث ضيق الوقت أي عنصر الزمن المتيسر للتصرف واتخاذ القرار[٣].

اكتسبت العلاقات الدولية عبر الحقب التاريخية استقلالية ذاتية وأهمية كبيرة في مجال البحث والدراسة، إلا إنها لم ترقى إلى هذه الدرجة من الاهتمام والتحليل والتنظير

إلا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، إذ تم إنشاء مؤسسات ومراكز للتعليم والأبحاث مخصصه للعلاقات الدولية آنذاك[٤]، حيث شهدت تلك الحقبة أهتمام كبير يمكن أن يطلق عليه بالطفرة النوعية في هذا المجال بعدما شهدت البشرية قبل هذا التاريخ حروب طاحنة عرضت النوع البشري للهلاك، وقد شهد العقدين الاخيرين من القرن الماضي والقرن الحالي تسارعاً ملحوضاً من التغيير في النظام الدولي الجديد، حيث شهد تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، كان لها اثر كبير في إعادة تشكيل هيكل هذا النظام وتحديد نمط علاقاته، التي تكونت بين وحداته الآن والتي ستتشكل في المستقبل. كما أن هناك تزايداً ملحوظا في حجم الأزمات الدولية وحدتها والتفاعلات الدولية، بنفس الوقت هناك أهتمام ملحوظ لإلغاء دور الدولة وزيادة هامشيتها بتعدد الفواعل الدوليين كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العابرة للقارات وحركة العولمة كوسائل التواصل الإجتماعي والاتصالات التي همشت دور الدولة وسيادتها وحدودها[٥].

إن قوة الفواعل الدوليين وتقاطع وتشابك المصالح للدول الاكثر نفوذاً في شتى بقاع العالم رسم صورة ضبابية للنظام الدولي، كما عجل في دخول مصطلحات ونظريات جديدة في العلاقات القائمة بين الدول كنظرية الفوضى وحالة عدم اليقين وغيرها من المصطلحات والنظريات والظواهر التي لم تكن معروفة قبل هذا التاريخ، والتي حاولت أن تحجم الأحداث الجارية في العالم بقيود مفروضة على أنها نتيجة حتمية لإضمحلال القوى الكبرى المؤثرة وصعود دول أخرى كأقطاب للهيمنة على النظام الدولي[٦].

بعدها دخل النظام الدولي بدوامة الحرب الباردة أو كما أسميها "الحروب الباردة" فهي لم تكن حرباً واحدة بل كانت حروباً متعددة بين فواعل متعددين، فقد تميزت تلك المرحلة بالتصعيد التكنولوجي والحرب الكلامية والتسارع والتسابق باقتناء أقوى الاسلحة وأكثرها فتكاً، حتى بات العالم على شفى حفرة من النار وكادت أن تفتح بوابات الجحيم كما وصفوها في تلك الحقبة، حتى وإن كانت تلك التسمية أعلامية اكثر منها واقعية.

إلا أن بعد إنتهاء الحرب الباردة، دخل العالم مرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة الصراعات والحروب الإقليمية والتي أتسمت بالابتعاد نسبياً عن الحروب العالمية. فقد شهدت تلك المرحلة نشوب نزاعات وحروب إقليمية متباينة الأسباب والدوافع بعضها لاسباب ايديولوجية أو سياسية وبعضها الأخر لأسباب أثنية ودينية وطائفية[٧]. مما أدى

إلى ظهور حالة من التفكك التي حلت ببعض الدول كيوغسلافيا سابقا، كما نشبت صراعات لأسباب قومية وأثنية أدت إلى انهيار الدولة وتفككها وإنقسامها كما في حالة السودان والعراق وغيرها من الدول التي تجزأت، مما أجبر المجتمع الدولي لإعادة النظر في تعامله مع تلك الأزمات والصراعات والتطورات الجديدة. كما دعت الحاجة وتعالت الأصوات المطالبة لإضطلاع الأمم المتحدة بدور كبير لإحتواء تلك الازمات محاولة منها للحد من الفوضى داخل هذه الدولة أو تلك[٨].

لذلك فقد استجابت الامم المتحدة لهذه المتطلبات مما دعى إلى تشكيل مجلس استشاري لبناء السلام داخل اروقة الامم المتحدة مهمته بناء اواصر سلام اهلي بين اطراف النزاع أو الصراع بعد نشوب حالات نزاع محلية أو دولية تختص بتهيئة الارضية الخصبة للابتعاد عن المعرقلات التي تشوب عملية بناء السلام مهمتها إزالة جميع المعوقات التي تعرقل عملية بناء تلك العملية، وقد مارس هذا المجلس أو الهيأة صلاحياته في الكثير من القضايا والازمات التي اجتاحت مناطق العالم كما حصل في رواندا وغينيا وكذلك في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والكثير من الأزمات والصراعات التي تحتاج إلى تثبيت ركائز السلم والأمن الدوليين، إذ أن كل من بناء السلام وصنع السلام هي أداة من أدوات الأمم المتحدة الهادفة إلى الوصول إلى سلام دائم ومستقر، حتى وإن كان بشكل نسبي، فالتوصل إلى تسوية سياسية جيدة لا يعني بالضرورة التوصل إلى سلام دائم وعادل بينما يهدف بناء السلام إلى تحقيق ذلك[٩].

من خلال متابعة ما جرى وما يجري على الساحة الإقليمية من منازعات وصراعات وثورات قلبت موازين القوى داخل المنطقة وخارجها، نلاحظ إفرازات النظام الإقليمي الذي هو أعقد من مجرد تجمع حاصل سلوكيات اطرافه، والنظام الدولي الذي قد يؤثر في شبكة تفاعلات مرحلة ما بعد الثورات بأكثر مما أثر خلال الثورات ذاتها. فهذه المحددات أو المواقف والمعطيات تمثل أهمية خاصة في تحليل شكل العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، وفق أنماط معقدة، خاصة عندما تخرج المنطقة من حالة الأزمة التي تعيشها إلى نمط " التفاعل المعتاد " أي الوضع الطبيعي للمنطقة، بعد أن مارست الدول والقوى الرئيسية في المنطقة كل إختبارات القوة ومختلف المناورات الممكنة ضد بعضها البعض للخروج بأفضل النتائج الممكنة واقلها خسارة لحماية موقعها وتعزيزه في الإقليم، حتى تتمكن من الأستمرار وتحافظ على مكانتها الإقليمية والدولية في النظام الدولي. على خلاف بعض الدول التي دخلت المعترك وهي غير مهيأة لمثل هذه المعركة العالمية، وبذلك حاولت الخروج بأقل الخسائر وأفضل النتائج، إلا أنها فقدت حتى تكوينها وهيكلة دولتها بعد فوات الآوان[١٠].

إن الدول أصلاً لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي، كما اتفق عليه كل المنظرين في العلاقات الدولية وفي عالم السياسة بشكل أعم، لكن تم التوافق نظرياً على أنها لا تزال الفاعل الاقوى – أن صح التعبير- فقد افرزت الاحداث عن وجود فواعل آخرين لديهم القدرة على التأثير في مسار الاحداث والسياسة الخارجية لبلد ما توجيهاً معيناً بشكل عام أو تغير سياسة بلد تجاه قضية محددة[١١]. أن تعدد الفواعل الدوليين وتباينهم من دول وكيانات ومنظمات وشركات وحتى أفراد طبيعيين ادى إلى تشتت حالة الاستقرار في النظام الدولي.

على هذا الأساس، تفقد الدولة حالة الأسقرار السياسي والاجتماعي وتذهب نحو فوضى مجتمعية عارمة تكون أساس تفكك اوصال الدولة وسقوط هيكليتها، كما سيؤثر في استقرار المنظومة السلطوية في ذلك الإقليم، بعد دخول الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول الإقليم، وانتشار الفوضى في تلك الدول هو ناتج لا يمكن تفاديه بسبب حجم التفاعلات الجارية داخلها بسبب تعدد وإختلاف الفاعلين والجهات المؤثرة في الأحداث. وهذا ينطبق تماماً كنتيجة حتمية، إذا ما تم إسقاط أفكار ونظريات العلوم الطبيعية بالقدر الكافي للإثراء والاستدلال بها في مجالات البحث في العلوم الإنسانية. ففي الوقت الذي كانت فيه المفاهيم مثل "حالة اللايقين" والنظم العشوائية وحتمية تزايد الفوضى داخل أي نظام بأرتفاع كثافة التفاعلات الجارية فيه، يمكنها أن تفسر حركة الكثير من المجتمعات أو التنبؤ بمساراتها، تجاهل ذلك الكثير من المفكرين والمنظرين في العلاقات الدولية وذهبوا إلى تفسير ذلك بالاعتماد على حركة التاريخ وتتبع مساراته[١٢].

لذلك كان لزاماً على مفكري ومنظري السياسة والعلاقات الدولية الاعتراف بأن الفوضى معطى أساسي يجب فهم الأحداث بناءاً عليه، كما يجب عليهم استبدال تلك المفاهيم القديمة المستهلكة بمفاهيم أكثر عقلانية من ذلك، كتهذيب الفوضى والتعايش مع القدر المحتمل منها، وأعتبارها نتيجة حتمية لأي تفاعل دولي تكثر فيه اللاعبين الدوليين[١٣].

هذا ما ينطبق على حركة الاضرابات والانتفاضات والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية بشكل مفاجئ، والتي تسببت حتى الآن في إسقاط الكثير من انظمة الحكم السائدة منذ وقت طويل، والتي كان من المستبعد واقعيا تغييرها بهذا الشكل وهذه الصورة في مثل هذه المنطقة من العالم وحدوث تغير في موازين القوى في العالم العربي. ونتيجة لذلك فأن إدارة الأزمة وليست عملية حلها يبدو مفهوماً اقرب لمفهوم

الاعتراف بالفوضى كمعطى اساسي في الظواهر الإنسانية[١٤]، إذ أن عملية تدخل الدول العظمى في المنطقة نتيجة هذه الاحداث ودخولها بشكل مباشر أو غير مباشر يعتبر سلاح ذو حدين فيما لو أُستخدم إستخداماً مصلحياً ذو طابع مصلحي "براغماتي" وهو الاسلوب الذي تبرع فيه هذه الدول لإدارة الازمات التي تخلقها في مناطق العالم التي ترغب الدخول اليها من هذه البوابة وهو اسلوب حديث برعت فيه تلك الدول بديلاً عن الاحتلال والاستعمار. كما حدث فعلاً من تدخل عسكري ذو طابع إنساني في مظهره ومصلحي في جوهره ودوافعة، كالتدخل الذي حصل في العراق بعد احداث ١٩٩١ واجبار العراق على الخروج من الكويت بعد احتلالها له عام ١٩٩٠، وحزمة العقوبات التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وحلفائهم على العراق، وحزمة القرارات التي أُتخذت في الأمم المتحدة فيما يتعلق بحظر الطيران في الشمال والجنوب العراقي لخلق مناطق آمنة، كذلك التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في يوغسلافيا سابقا ١٩٩٩، هاتين الحادثتين تعدان سابقتين جديدتين في العلاقات الدولية، وبعدها تتالت الأحداث والقرارات بمثل هذه الحالات[١٥].

المطلب الثاني: حركة التفاعل في العلاقات الدولية

إن التحولات الرئيسية في المنطقة لها دلالات، وهي افتراضات نظرية يمكن أن يعول عليها فيما مضى، أما الآن وبعد هذه التحولات والاوضاع الفوضوية وحالة عدم الاستقرار التي تعم المنطقة فمثل هذه الافتراضات أصبح لا يجدي ولا يفسر مثل هذه الاوضاع، لذلك أصبح من الضروري إيجاد بناءات وأفتراضات جديدة لتفسيرها، وهنا جاء دور هذه الافتراضات والنظريات لتسد حالة الضياع في العلاقات الدولية، والتي يمكن أن تكون المنجد والمفسر الأصلح ، أذا ما تم الاستعانة بها على أنها حالة ووضع طبيعي وغير استثنائي، أي أنها خطوة وموضع كان من الطبيعي أن تصل اليه تلك الأمور والعلاقات والبيئة الدولية على وجه العموم، على عكس ما كانت تعتمده تلك النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، حول حالات عدم الاستقرار وتفكك الدول من حيث المبدأ. وهذا هو بالضبط جوهر موضوعنا وإجابة للفرضية الاولى في دراستنا هذه، كون إن عدد الصراعات الداخلية التي انفجرت في المنطقة كان في تزايد وليس فقط العدد، بل أن نوعية الصراع تباينت خلال العشر سنوات الأخيرة، إذ اتجهت إتجاها داخلياً على عكس الحقب السابقة، كما أن هذه الصراعات أصبحت في هذه الحقبة أكثر تعقيداً في اطرافها وقضاياها. وتصاعدت ميول اللجوء إلى القوة المسلحة في إدارتها ومداها، وتصاعدت ايضا ميول اللجوء إلى القوى العظمى للحد من تأثيراتها وحسن إدارتها لتقليل الخسائر[١٦]، كما يحصل اليوم في الكثير من الازمات التي تجتاح العالم

العربي والمنطقة كالازمة السورية واليمنية وحتى والقطرية ايضا، فكثرة الفاعلين المؤثرين في هذه الازمات افقدها مسارها ووسع مداها.

كل هذه الاحداث وما تبعها من صراعات متباينة الاسباب والمعطيات، والتي تقتضي الدفع بمفوم معدل التغيير كمحدد للقوانين الحاكمة لحركات التفاعل والتاثير المتبادل والأعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، والتي أعتمدت كنظريات لها دورها في حركة النظام الدولي[١٧]، وفي حركة وميول وتوجهات الفواعل الدوليين في ذلك النظام. ومن المسلم به ان معدلات التغيير حتى وإن كانت غير مؤثرة وفي بداياتها في تلك التفاعلات إلا أنها قد تشكل في المستقبل عنصراً رئيسياً في تشكيل تلك التوجهات داخل منظومة العلاقات الدولية، فقد أصبح العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين خليطاً غريباً من الاستمرارية والتغيير، فقد تغير عدد الفاعلين ونوعهم وتغيرت الأهداف وكذلك الأدوات وهذه المفاهيم تشكل جوهر وأساس السياسة الدولية منذ القدم وحتى عصرنا هذا[١٨].

لذلك كان لزاما تتبع هذه التوجهات على مختلف الاصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بل أكثر من ذلك، فقد يقتضي الامر ايضاً إلى فهم الطبيعة المعقدة لتفاعل هذه الاتجاهات والحركات مع العناصر الأخرى التقليدية المؤثرة في مسار العلاقات الدولية، نتيجة لما يعتري العالم من حركة عولمة مكثفة على كل الاصعدة السياسية والاقتصادية..... الخ، بل ترتفع بالتوازي معها، كما لا بد من فهم ومتابعة ورصد معدلات التغيير الداخلي لكل وحدة على حده، حتى يتسنى لنا إسقاط تلك النظريات والنماذج الإرشادية التي بنيت في عالم اسبق، قام على معدلات تغيير منخفضة وصراعات أقل كثافة وإنتشاراً من معدل التغيير الذي يجتاح العالم والصراعات والنزاعات المتسارعة في الوقت الحاضر[١٩]، وهذه الفكرة مجرد فكرة اولية فقط عن كيفية فهم ما يحدث في عالمنا المعاصر، لكن في إطار تأكيدنا مجدداً أن مفهوم "معدل التغيير" الذي ذُكر سابقاً، لن يمدنا وحده بقدره تفسيرية لما يحدث في عالمنا المعاصر من ظواهر إنقلابية، ولكنه يؤهلنا للبحث في كيفية بناء احتمالات وسيناريوهات يمكن التعامل مع أي منها حال حدوثها، بشرط أن لا تعود لمفهوم أن ما يحدث هو خروج على نظام كان موجوداً ويمكن إعادته، بل هو معطى لحالة جديدة يجب الاستعداد للتعامل معها، وأعتبارها حيثية من حيثيات ومعطيات هذا النظام المبني على الفوضى، بحسب النظريات والأفكار الحديثة في عالم السياسة والعلاقات الدولية[٢٠].

وهذا ما ينطبق تماماً على حركة الاحتجاجات والثورات المفاجئة التي اجتاحت المنطقة العربية ابتداءً من تونس ومصر مروراً بليبيا واليمن وحركات الاحتجاج السلمية الاخرى، كما وقع في البحرين، كل هذه الاحداث وما تبعها من صراعات داخلية في دول أخرى لم يسلط الضوء عليها وتم قمعها منذ ولادتها تدل على وجود حركات وتحركات داخلية رافضة لأغلب السياسات الحكومية المتبعة في تلك الدول، والتي بنيت على معدل تغيير سريع نوعاً ما، غير مراعي للحالة الأجتماعية الصعبة التي تعيشها تلك الشعوب، إذ اسقطت هذه هذه الأحداث أغلب النظريات والنماذج التحليلية في العلاقات الدولية، كانت حتى وقت قريب تفسر وتنظر للاستحالة قيام مثل هذه الثورات والاحداث في الدول العربية، مستندة لعدة اعتبارات منها الخوف من فراغ السلطة المدعوم بمقولات وفتاوي دينية ك ((حاكم ظالم خير من فتنة سائبة)) وغيرها من الاقوال والفتاوي، بالاضافة لندرة توفر بديل ناجح لهذه السلطات والقيادات، ولا تغيير إلا بتدخل خارجي وغلبة الولاءات القبلية على الولاءات الوطنية، وغيرها من الحجج والاعتبارات التي تحاول أن تدحض موجبات التغيير من الداخل.

فقد أدى سقوط هذه النظريات أو التصورات إلى البحث عن نظريات وتصورات أخرى جديدة لفهم ما يحدث الآن وتبعاته المستقبلية، ومنها هذه النظريات والحالات محل دراستنا.

والمتتبع لهذه التطورات في تلك المنطقة من العالم، يعرف حق المعرفة أن معظم هذه التطورات والأحداث لم تأتي من الفراغ، بل أن هناك محفزات ومحركات دفعتها إلى الحصول وهو ما نطلق عليه في العلاقات الدولية " الدولة الضعيفة " إذ أن الدولة الضعيفة ستزداد ضعفاً، والدولة التي تنشب منها الفوضى ستكون سهلة وفرصة للآخرين للتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك ستكون سياساتها سلبية وضعيفة وهشة وتشجع على زيادة الفوضى وانتشار حالة اللا استقرار[٢١]، إذا لم تلملم أخطائها وتعالج سياساتها وتجد سبيلاً للخروج من هذه الأزمات بأسرع وقت ممكن، حتى يتسنى لها الخروج بأقل الخسائر. متعضين بتجارب العالم كالحكومة الفرنسية وطريقة معالجتها للأزمة التي مرت بها نهاية عام ٢٠١٨، والتي لا تزال مستمرة بوتيرة أقل، ففي الحالة الفرنسية سارعت الحكومة متمثلة برئيس وزرائها " ماكرون" إلى الأعتذار من الشعب الفرنسي المنتفض والرافض لتلك السياسات المتبعة في البلاد، والرجوع عن تلك القرارات والإجراءات، التي تسبب بهذه الفوضى العارمة، التي أجتاحت فرنسا.

وقد اعترف ماكرون بأخطاء حكومته وسياساتها الضريبية وأعلن العدول عن تلك السياسات والقرارات في بعض خطاباته وتصريحاته، التي رافقت الأحداث لأحتواء الأزمة، وهو مبدأ العقلاء- إذا صح التعبير-كما صرح بأنه شخصياً يتحمل جزءاً من تلك الأخطاء والمسؤولية، إذ قال ((لأننا لم نحقق ما يتطلع إليه الفرنسيون)) وهذا أعتراف صريح بالتقصير، إلا أنه بنفس الوقت لفت إلى أن تلك الحالة هي ليست وليدة اليوم أو البارحة، فقد تم نسيان الفقراء والعمال في فرنسا لمدة ٤٠ عاماً، إذ يشعر الفرنسي بأن صوته غير مسموع وهذا جاء من عهد بعيد[٢٢]، وهذا دليل عملي على تأثير مبدأ "معدل التغيير"، الذي بيناه سابقاً وتأثيره في مجريات الأحداث والامور في أي بقعة من العالم. وهو تفسير جيد بأن الأحداث غالباً ما تكون ليست وليدة الساعة بل أن هناك خلفيات ومحفزات تقوي عزمها وتدفعها للوجود.

لذا، يمكن تفسير معدلات التغيير التي تجتاح العالم اليوم بالاستعانة بنظرية الفوضى، فهي نظرية علمية متكاملة في علم الفيزياء، وتأخذ بالحسبان موضوعات عديدة وعناصر مختلفة ومكونات متنوعة وطبيعة العلاقة بين هذه المكونات، وكل هذه المعطيات أمور تتناسب والتطورات السياسية الحالية وكذلك طبيعة العلاقات الدولية التي تسيطر على البيئة الدولية. والتي تستند إلى عناصر مختلفة بعضها يمس مدى التغيير الذي اجتاح العالم في جميع المستويات، وبعضها الآخر يمس طبيعة النظم الساسية وايديولوجياتها المختلفة في العالم، وبعضها يمس التحالفات التي ترتبط بها تلك الدول والفاعلين الدوليين بغيرهم من الفاعلين والدول، وبعضها يمس طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي من فقدان الحاكم والمسير للأمور بصورة تدفع نحو السلام العالمي والاستقرار على حساب الحرب وفقدان السلم والامن الدوليين[٢٣]، إذا ما تم اسقاط تلك النظرية الفيزيائية على العلوم الانسانية وبالخصوص العلاقات الدولية بأعتباره أحد حقول العلوم السياسية.

إضافة إلى كونها تطورات تستند إلى تحليل بيني، يشمل مختلف التخصصات الإنسانية، كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الإجتماع، وتحليل النظم والتحليل الوظيفي، بل والعلوم الطبيعية ايضا كالجيلوجيا، الفيزياء، الهندسة والطب، خاصتا أنها تستند في الوقت نفسه إلى تحليل عناصر ذات تأثير ثنائي البعد، إلى جانب عناصر حاكمة وكل هذه الأمور والتحليلات سواء كانت الإنسانية أم الطبيعية تكون نسبية وليست مطلقة، لذلك فإن نسبة الأخطاء تكون موجودة فيها وبشكل كبير نسبياً، وذلك لصعوبة وتعقد صناعة القرارات السياسية الخارجية والداخلية على حد سواء على ضوء ضبابية المعطيات وحركة التفاعل السريعة والمستمرة[٢٤]، وكثيرة هي الحوادث التي تصف

هذه الحالة في العلاقات الدولية، على سبيل المثال، كيف أن الولايات المتحدة قدمت حلفاءها في منطقة الخليج كما قدمت العراق على طبق من ذهب لإيران بعد قرار الإطاحة بنظام صدام وأحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣، بقرار وصف فيما بعد أنه كان متسرع جداً.

المبحث الثاني

نظرية الفوضى وعدم اليقين في العلاقات الدولية

قد لا يستقيم العقل ولا التدبير بذكر مثل هذه النظرية للأحداث التي يراها الكثير بأنها غير منتظمة ولا تمت للسياسة بشئ، بل يمكن أن يفسرها البعض بانها عملية انقلاب للاوضاع القائمة والعلاقات الهزيلة في النظام الدولي، والتي سببتها مجموعة من العوامل منها الازدواجية في النظام الدولي وتغليب مبدأ المصلحة والمنفعة على العدالة والمساواة التي جاءت في ديباجة ومتن ميثاق الامم المتحدة، ومسميات عديدة كمحاربة الارهاب والحرب الاستباقية التي استُخدمت للسيطرة على منابع الثروات في العالم وهي استمرار للحرب الباردة بشكل مغاير، للسيطرة على العالم والبقاء في قمة التحكم في موازين القوى العالمية.

وما تفرضه هذه النظرية، هو ((أن ما يبدو فوضوياً ولا يضبطه شيء في الظاهر، هو في حقيقته أمر منظم ومنضبط تماماً وتتحكم به قوانين في غاية الانضباط والصرامه والدقة. وأن لا وجود لأحداث عشوائية عمياء، أو ربما وقائع تحكمها الصدفة، فكل شيء ينتج شيئاً يصب في خدمة شيء أخر من أجل مصالح أو أهداف تخدم آخر محدد أو مجموعة محددة من المصالح والأهداف))[٢٥]، وعلى هذا الاساس فالعالم يحتكم بكل جزئياته إلى النظام والفوضى.

إزاء ذلك سنتناول الموضوع في مطلبين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول : مفهوم نظرية الفوضى وحالة عدم اليقين في العلاقات الدولية

المطلب الثاني : معطيات نظرية الفوضى وحالة عدم اليقين في العلاقات الدولية

المطلب الأول : مفهوم نظرية الفوضى وحالة عدم اليقين في العلاقات الدولية

الفوضى كلمة تعني عدم الانتظام والبعثرة واللاإنضباط، كما تعني في المصطلح الدارج في العربية " البلبلة "[٢٦]، وهي نوع من السلوك العشوائي الذي يعرف

بالشواش، والذي ينتج عن طريق عدم القدرة على تحديد الشروط البدائية لهذا السلوك أو عن طريق الطبيعة الفيزيائية الأحتمالية لميكانيك الكم، والتي تحاول أن تنسف النظام الخفي المضمر وراء هذه العشوائية الظاهرة محاولاً وضع قواعد لدراسة مثل هذهِ النظم والظواهر وحالة عدم اليقين[٢٧]، التي تنتشر في الدول بين الحينة والأخرى وجعلها ذات قواعد وثوابت كما الحال في حالة التنبؤات الجوية والنظام الشمسي واقتصاد السوق وحركة الاسهم المالية والتزايد السكاني[٢٨].

والفوضى كلمة مشتقة من كلمة (اناخوس) اليونانية، ومعناها بلا حاكم أو نظام أو دون سلطة حاكم أو انعدام السلطة أو انعدام الترتيب[٢٩]، وهي هنا تعني التصرف النقيض للتصرف العقلاني أو الحضاري، والذي يحتكم إلى التدرج وتقسيمات الواجبات داخل النظام، بل أن هذه النظرية هي نقيض لنظرية التوقع، والتي تعتمد في اساسها على أن هذا العمل أو التصرف سيتبعه نتائج معينة، والتي يرغب هذا الطرف صاحب التصرف العمل بها (أي العمل بتلك النتائج).

وقد نشأت نظرية الفوضى في ظروف غامضة ارتبطت بالاساطير لدى العديد من الثقافات، فقبائل الهنود الحمر كانت حالة الفوضى لديهم ذات مغزى وعلامات شؤم فهي تدل على بروز آلهة الشر والنحس فيرتابون ومنا ولا يستبشرون خيراً، أما الماسونية ترى العكس من ذلك، أذ ترى أن الفوضى يتبعها النظام[٣٠]، وهي نظره تطابق تقريباً معطيات هذه النظرية في الوقت الحاضر. ومصطلح فوضى مشتق من المصطلح اللاتيني (ORDO AB CHAO) والذي يعني النظام الناتج عن الفوضى، بحسب تعبيرهم، وهو تعبير له دلالاته الماسونية المبنية على هدم العالم وخلقه بطريقة جديدة تطابق افكارهم ومعتقداتهم الدينية، وهي عقيدة المتنورين من الماسونية، فهي برأيهم وأفكارهم تولد نظام من رحم الفوضى[٣١].

والفوضى كلمة إفتراضية وصفية تصف ما يدور في العالم وحركته وتطوره بصيغ الفوضى، أو إنعدام السيطرة والمركزية، إذ انها تعتمد على تراتبية الاحداث فقد تنتج كوارث كبيرة غير متوقعة من احداث صغيرة، ففي علم الفيزياء، إن تحرك أو انشقاق قشرة الأرض قد يسبب فيضانات أو كوارث طبيعية عملاقة كالتسونامي مثلاً، وتحرك حجر يؤثر بسقوط منزل بعيد عن الحجر المتحرك. كما هو الحال في علم الأحياء والبيئة فإبادة حيوان معين قد ينعكس آثاره على زيادة آفات تحدث دماراً زراعياً أو بشرياً.... الخ. وهذا ما يفسر بحسب هذه النظرية، الحركات التي تبدو عشوائية في

الواقع إلا أنها تتبع مسارات غير خطية تتكرر وتتداخل بنسق معين غير متماثل تماماً، ولكنه منظم جداً[٣٢] .

وهذا هو جوهر واساس هذه النظرية. والتي تحاول الوصول إلى النظام الخفي غير الظاهر فيما يبدو عشوائياً من الظواهر أو الاحداث أو السلوكيات أو الحركات ووضع قواعد وأسس لدراسته والاستفادة من تطبيقاته[٣٣] .

وهذا هو جوهر هذه النظرية والتي تحاول فهم مشكلات العالم الإنساني المعاصر، بما يعج به من صراعات وأزمات وحروب بشكل مرعب ومخيف وبوتيرة متسارعة. هذه الحالة قد شبهها، آلان جريسبان[*] في محاولته لمعرفة غير المعروف- كما اسماها- بالحالة الضبابية التي يمر بها العالم في حقبة من حقب التاريخ والتي غالبا ما تؤدي إلى كارثة ما بعد زوال تأثير حالة عدم اليقين أو كما اسماها الحالة الضبابية، التي تجعل من الصعب بمكان التكهن بنتائجها ومعرفة مآلاتها.

وعلى الرغم من التفوق الأمريكي وسيطرتها على النظام العالمي الجديد وتربعها على قمة الهرم العالمي، الوضع الذي يوحي بأن هناك سيطرة شبه كاملة على تلك البيئة العالمية، إلا أن في الحقيقة هناك تسلسل هرمي عالمي للقوة، إذ أن ما يوجد حاليا هو عملية عضوية عالمية تقطع الحدود القومية وتضع قيود واستثناءات على سيادة الدول من خلال ظواهر وقوانين كالعولمة ومكافحة الارهاب والتدخل الإنساني، فرضتها على تلك البيئة هذه الدول المتحكمة والمترأسه لتلك البيئة المتشابكة. مما يؤدي بالنتيجة إلى سياسات دولية أقل تأثيراً وتدابير سياسية واضحة المعالم. فعلى الرغم مما حملته هذه التسميات أي البيئة الدولية والنظام الدولي الجديد، وغيرها من التسميات ذات المدلول الجماعي من أمل بتعاون عالمي أكبر، بعد الحروب والكوارث التي عانت منها البشرية، لكنها تتوعد الآن بصيرورتها معقدة التشابك وفوضوية المعالم وربما عنيفة في أغلب الأحيان. وفي الوقت الذي لا يرتأي فيه العالم اضطرابا كالاضطراب الحاصل اليوم- حيث تدرك معظم الدول القدرة التدميرية والفوضوية لمثل هذا الاضطراب- فأن تلك الدول والعالم أجمع يجنح إلى نفي الشرعية عن أيه قوة منفردة، حتى لو كانت الاقوى عالمياً[٣٤]، على اعتبار تعدد الاقطاب الصاعدة بعد ان هيمن القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة على رأس الهرم العالمي لأكثر من عقدين من الزمان.

والفوضى لها نظام كامن وهي تختلف عن العشوائية، إذ أن الوضع العشوائي لا يمكن التنبؤ بالخطوة التالية فيه، وكل شيء ممكن أن يحدث، لذا يمكن وضع مشاهد

محددة حول ما سيحدث ولكنها لا تكون بلا نهاية، بينما في حالة الفوضى، فإن هناك مدى غير نهائي لإمكانية التنبؤ بالمستقبل بعد هذه الحالة، ويمكن وضع مجموعة من البدائل والتي يمكن أن تتلائم معها، أي انها من الممكن أن تنظم بحسب هرمية معينة ونظام خفي[٣٥].

فمع تصاعد دور الكثير من الدول في البيئة الدولية وتعدد الاقطاب وحركة التعاون العالمية المتطوره والتبادل الدولي الذي اجتاح العالم من خلال حركة العولمة المتسارعة، فإن الإذعان لتلك المعطيات يعد امرا ذاتياً فيما لو أخذ الامر على محمل الجد وبعيداً عن البرغماتية التي تتسم بها سياسات تلك الدول العظمى وتلك الاقطاب على حساب ومصلحة دول اقل فاعلية منها، أي بمعنى آخر، وجود واقع تعاون دولي ذاتي وليس صراع، وهذه العملية تستند بدورها إلى قيم مشتركة. إذ تتطلب السياسة العالمية الفوضوية، وعلى مدى ابعد بكثير من النظام الدولي المعتدل الذي كان يحكم تلك البيئة سابقا، مثل هذه القيم الموحدة المشتركة للخروج من هذه الفوضى واللااستقرار الذي اصاب النظام العالمي ككل[٣٦].

الا أن التنظير شيء والواقع شيء آخر، فقد استمرت السياسات والاستراتيجيات الامريكية في المنطقة العربية واساليبها الجديدة لخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، للمحافظة على مصالحها واحتدم الخلاف بين تلك القوى الإقليمية المؤثرة كتركيا وإيران والقوى الدولية كروسيا والولايات المتحدة الامريكية، سواء حول عملية تقاسم الغنائم أو توزيع مناطق تركيز النفوذ، كل منها محاولا تهميش الاخر والفوز بحصة اكبر، عن طريق ادواتهم ولاعبيهم الجدد مثل التنظيمات والحركات الجهادية المسلحة وتكتيكات اخرى، بغية توظيفها لخدمة المشاريع الإستراتيجية التي تعول عليها تلك الدول، فهي تحاول عبر تغيير تكتيكها بين الحينة والاخرة لتوجيه دفة الفوضى العربية أو ما سمي بالربيع العربي مطلع عام ٢٠١١، محاولة منها لتغيير خارطة المنطقة بالكامل من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا تحسبا للخطر الصيني المتفاقم[٣٧].

فقد حاولت تلك الدول اختلاق أزمات في مناطق عدة من العالم العربي، وخلق فاعلين عسكريين غير نظاميين على شاكلة داعش وجبهة النصرة، لمواجهة الجيوش العربية النظامية واستنزافها دون الاضطرار إلى التورط المباشر. وللعمل على تمزيق دول المنطقة وتحويلها إلى دول اصغر فاعلية وكيانات مبنية على اسس عرقية وطائفية[٣٨].

هذه النظرية التي شاع صداها والتي ترمي، بحسب اعتقادهم، إلى ايصال المجتمعات إلى أقصى درجات الفوضى متمثلة بالعنف والرعب والدم، يصعب رسم خط بياني واضح لها، طالما أن الفوضى العالمية هي المسيطرة قبل تأسيس نظام دولي جديد، محاولة منهم لإعادة بنائه من جديد بهوية جديدة[٣٩].

وهذه الفكرة هي جوهر الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، على الرغم من اختلاف التكتيكات والاساليب، إلا انها تتفق على ضرورة بناء انظمة جديدة في المنطقة تتفق بافكارها وطريقة عيشها مع النموذج الذي يُراد به أن يكون، بالاتفاق مع الدول والقوى الإقليمية، التي طالما تشاركت مع تلك القوى في مشاريع عديدة منذ الاستعمار القديم، بغية استعمار المنطقة أو استتباعها، توخيا لتقليص حجم خسائرها وتحقيق مكاسب ضيقة على حساب تعثر دول مجاورة أو ارتباك المنطقة برمتها[٤٠]، وهذا بحد ذاته مكسب سياسي واقتصادي لتلك القوى الإقليمية المجاورة، فهي بذلك تكون قد تحصلت على اسواق جديدة وبنفس الوقت ضربت كل ما تمتاز به تلك المناطق من سياحة وتجارة وصناعة لتكون هي الرابح الاكبر في هذه المعادلة.

المطلب الثاني: معطيات نظرية الفوضى وحالة عدم اليقين في العلاقات الدولية

تعني حالة عدم اليقين عدم القدرة على التنبؤ بمسار التطور والتغير في العالم، نتيجة عدم توافر معلومات كافية أو ندرة المعلومات حول أبعاد قضية أو موقف، أو عدم وضوح وضبابية لعدد الفاعلين المؤثرين في تلك القضية أو الموقف، وغياب نمط أو سلوك واضح لتفاعلات اللاعبين وحركية صنع القرار. وعدم وضوح الديناميكية التي تحدد سلوك الفاعلين، فضلا عن تسارع وتعقد التغيير في القضية أو الموقف محط الأهتمام، بحيث تكون متابعة تفاصيل ومستجدات كل مرحلة من مراحل عملية التغيير عملية تتسم بالتعقيد[٤١].

وعلى هذا الاساس، من الصعب التنبؤ بما إذا ستنشأ حرب بين الصين والولايات المتحدة في عام ٢٠٣٠، أو بين الولايات المتحدة وإيران في الأمد القريب، أو بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في العقد القادم، أو بين الولايات المتحدة وروسيا في العقد الخامس من القرن الحادي والعشرين، وذلك لعدم توافر معلومات دقيقة عن كيفية صنع القرار داخل هذه الدول حول استخدام الأداة العسكرية في مواجهة الصين أو إيران أو كوريا الشمالية، كما يصعب بنفس الوقت التنبؤ بما إذا كان التحول في المواقف بين الولايات المتحدة وروسيا حول بعض القضايا محل الخلاف سيؤدي إلى

تغير المواقف أو التقارب بين القوتين أم سيؤدي إلى التباعد في المستقبل، كل هذه المعطيات والمتغيرات غير محكومة بمسار ثابت وذلك للضبابية والغموض الذي يعتري سياساتها تجاه احداها من الأخرى.

ويمكن القول، إن حالة عدم اليقين تاريخيا، موجودة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوته، وهذا جعل معظم الاحداث المهمة التي عرفها العالم احداثا نادرة، كالحروب والانقلابات والثورات وحالات الركود الاقتصادي، والتي تقع بصورة عشوائية غير متكررة، ولكن لها اهمية كبيرة. إذ أن السمة الرئيسية لهذه الأحداث أنها مفاجئة للمختصين والاكاديميين على حد سواء. فعلى سبيل المثال، أدهش انهيار الاتحاد السوفيتي العالم أجمع، ليس لحالة الأنهيار فقط، بل لعدم توقع هذا الحدث، لذلك حاول الكثير من المختصين في الشأن السياسي والعلاقات الدولية البحث في اسباب هذا الانهيار، وحاولوا جاهدين تبسيط هذه الاسباب، كما حاولوا فيما بعد تبسيط اسباب أحداث ١١ سبتمبر، ومع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، كذلك مع ربيع الثورات العربية مطلع ٢٠١١[٤٢]، وهذا يدل على عدم القدرة على قراءة الاحداث والاستنباط وعدم المقدرة على التنبؤ بما يقع خارج حدود التوقعات الطبيعية، والذي يعني ضمناً عدم القدرة على التنبؤ بمسار التاريخ.

إن الحديث عن حالة عدم يقين وغياب القدرة على التنبؤ تجتاح وتسيطر على التطورات في المنطقة العربية والعالم ناتج عن عدم وجود نظام يحكم التغيير والتطور ويتحكم به، وهذه سمة رئيسية للبيئة الإقليمية والدولية، بأعتراف اغلب المنظرين والمختصين في حقل العلاقات الدولية والبيئة الدولية في الوقت الحاضر، إذ نجد أن النظريات الرئيسية الكبرى في هذا الحقل قد أهتمت بدراسة الفاعلين في النظام، مثل الدول وغير الدول، ودراسة أنماط التفاعلات الدولية كالحرب والسلام والصراعات والمنازعات وعمليات التكامل والاندماج والعولمة، كما انصب الأهتمام في الآونه الاخيره على ظاهرة الإرهاب كونها أصبحت الشغل الشاغل في العالم، وتركزت أغلب الدراسات على ما يمكن قياسه في البيئة الدولية تاركين ما لا يمكن قياسه منها، وهو جوهر حالة عدم اليقين في العالم[٤٣].

وقد أهتمت عدة دراسات وكتب في الثلاثين سنة الماضية، التي سعت لتقديم تفسيرات وأدلة لهذه الحالة في العالم، والتي بينت بأن السمة البارزة لعالم اليوم هي حالة عدم اليقين، وأن هناك صعوبة وعدم مقدرة على التنبؤ بما سيحصل أو ما سيكون عليه الوضع في السنوات القادمة أو في المستقبل[٤٤] ، فقد ذكرت إحدى هذه الدراسات من أن

أحد جوانب القصور في التعامل مع حالة عدم اليقين في العلاقات الدولية يرجع إلى اقتصارها على القضايا الأمنية، دون الاهتمام بوجود هذه الحالة في المجالات الأخرى في العلاقات الدولية[٤٥].

وهناك فريق آخر من منظري العلاقات الدولية اهتم بفكرة عدم اليقين في المجال العسكري،إذ استعان هذا الفريق بهذه الحالة للأستفادة منها من أجل تعظيم مكاسب الدول ودفعها للرضوخ لمطالب دول أخرى[٤٦]، كما حصل ويحصل دائما في منطقة الخليج وسباق التسلح الذي تتسابق دول الخليج مثل السعودية وقطر والامارات بضغوط من الولايات المتحدة لشراء الاسلحة لمواجهة الخطر الايراني كما يدعون أو كما تحاول الولايات المتحدة ان تفرضه عليهم واقناعهم بان عدوهم على الابواب. كل هذهالامور تحصل بسبب حالة عدم اليقين التي تجتاح العلاقات الدولية، والتي انتشرت بسبب سوء الحكم وتبعية اغلب الحكام لإيرادات الدول العظمى.

كما عقدت الكثير من المؤتمرات في العديد من الدول للتباحث والنقاش حول هذه الحالة التي تعاني منها البيئة الدولية وكيفية التعامل معها والخروج منها بنتائج جيدة، كالمؤتمر الذي عقد في الولايات المتحدة من قبل مجلس العلاقات الخارجية في التاسع من يناير ٢٠١١، وهو مجلس مكون من أكثر من ٥٠٠٠ عضو، جلهم من طبقة الأعمال، الاقتصاد والسياسة[٤٧]، لمناقشة وتحليل الوضع السياسي العالمي، كل هذه الوقائع والمؤتمرات تدل على الأهتمام المتزايد بهذه الحالة التي اصابت المنطقة والبيئة الدولية في عالم تحكمه ظواهر عالمية كالارهاب والعولمة وعدم اليقين، واللواتي أصبحن ظواهر عابرة للقارات والحدود وانتشرت كالنار في الهشيم-كما يقال- وذلك بهدف الخروج بتوصيات لصناع السياسة حول العالم لإدارة الأزمات التي تجتاح دولهم، إن أسعفهم الوقت، ولتقدير حجم المخاطر التي تحيط النظام العالمي القائم. إذ أن هناك مقولة تقليدية مشهورة يتداولها رجال السياسة الغربيين وهي: ((إذا لم تهتم بالشرق الأوسط فهو سيهتم بك))[٤٨].

على هذا الأساس، ولتعدد المعطيات والعوامل فهناك دائما عوامل مشتركة هيكلية في التأثير بالعلاقات الإقليمية والدولية، يمكن من خلالها تفسير بعض جوانب إدارة الأزمة وحالة عدم اليقين والفوضى، التي تعاني منها المنطقة، بصورة تؤدي إلى تحولها تماماً في إتجاهات لا يوجد يقين بشأنها، تتعلق بهيكل الدولة وهوية المجتمع وشكل النظام وتأثير القادة ومزاج الجماهير، إضافة إلى ما يحيط بكل دولة من تأثيرات المواقف الإقليمية والدولية، أي تأثير الخارج بالداخل. فكل هذه المعطيات والعوامل لها

دور حساس ومؤثر في تكوين ورسم سياسة الدولة أثناء حالة عدم الأستقرار والفوضى التي تمر بها الدولة، كما أن إدارة مثل هذه الأزمات يحتاج إلى تقدير وأعتبار من قبل راسمي السياسة في تلك الدولة[٤٩].

كما يتعين عليهم تطوير آليات للتعامل مع مثل هذه الحالات، على اعتبار ديمومة هذه الحالات لوجود عوامل استمراريتها ما دامت حركة العولمة وتعقد النظام الدولي مستمرين. آخذين بنظر الأعتبار، أنه لا توجد آليه أو تكتيك أو نموذج نظري يستطيع أن يقلل حالة عدم اليقين إلى الصفر، بل أن يستطيع إدارتها على اقل تقدير والحد من شدتها حتى يصل بها إلى أفضل النتائج بأقل الخسائر في البيئة الدولية. ويستطيع التصرف بما هو متوافر من آليات لمواجهة وصياغة استراتيجيات ملائمة لتلك الحالة والقضايا التي تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين والعسكريين على حد سواء[٥٠].

لذلك كان لزاماً على صانعي القرار أن يقدروا محددات المواقف المتعلقة بما يفرزه النظام الإقليمي، الذي هو أعقد من مجرد تجميع حاصل سلوكيات أطرافه، والنظام الدولي الذي قد يؤثر في شبكة تفاعلات مرحلة ما بعد الثورات بأكثر من أثرها خلال الثورات ذاتها. فهذه الخطوة تمثل أهمية خاصة في تحليل شكل العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة. وفق أنماط شديدة التعقيد، خاصة عندما تخرج المنطقة من حالة الأزمة إلى نمط التفاعل المعتاد، بعد ان تكون كل دول المنطقة أو اللاعبين الأساسيين في المنطقة قد مارست كل أختبارات القوة الممكنة ضد بعضها البعض[٥١].

الخاتمة

إن تحليل ما جرى عمليا في أغلب حالات الفوضى التي جرت في المنطقة العربية، حتى التي لم تأتي أُكُلها، أي التي لم تكتمل ذروة الثورة في بعضها، يشير إلى أنه رغم الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية، فأنه يمكن تحديد محركات مشتركة للتغيير، وقوى متقاربة في طبعتها من حيث الاشتراك بالفوضى وصولاً إلى حالة عدم اليقين لتلك الحالات، أدت بالنتيجة إلى تحريك الانتفاضات الشعبية في المنطقة. مما يجعلنا نعتقد بأن هناك عوامل مشتركة ايضا كانت الفيصل في ترجيح الكفة سواء للجماهير أم للحكومات وهي عوامل مهمة وأساسية مثل تفكك مؤسسات الدولة وموقفها من تلك الثورات وأهم مؤسسة هي المؤسسة العسكرية التي كانت الجهة الرابحة من حيث الاهمية، فقد كانت تلك المؤسسة تحدد نجاح أو انحسار تلك التحركات أو الانتفاضات الشعبية. كما أن عملية التوازن بين المتناقضات في خضم هذا العدد الهائل والمعقد والتباين بين السطوات التي تحكم العلاقات الدولية كانت ولا تزال من يحدد الربح والخسارة والفوز والخذلان لأي جهة من الجهات المتناقضة أو المتناحرة.

ومن خلال حيثيات الدراسة ومباحثها وجميع مفاصلها يمكن القول، أن حالة عدم اليقين ليست حالة استثنائية، وهي مسألة قديمة، وذات انتشار جغرافي، وقد تزايدت أهميتها في عصر التحولات الكبرى والتفاعلات المعقدة التي تمر بها العلاقات الدولية اليوم.

فلا تزال حالة الثورة التي تشهدها المنطقة تمثل عاملا ضاغطا على الفاعلين المؤثرين فيها، وعلى القوى الدولية التي تتعامل معها، كما لا تزال هذه الحالة محط اهتمام الباحثين والأكاديميين والمراكز البحثية العربية والاجنبية. فهناك قناعة ما بأن حالة الثورات والاضطرابات التي اطلق عليها بظاهرة " الربيع العربي " ستحدد مستقبل هذه المنطقة وربما العالم بشكل أوسع، خاصة مع أهمية هذه المنطقة جغرافيا واستراتيجيا. كونها تحتوي على اكثر من ثلث ثروات العالم من الطاقة.

إن تطور النظام الدولي بهذه الشاكلة وبهذا النسق والفوضى اصاب أغلب نظريات العلاقات الدولية بالشلل، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والتنبؤ بمستقبل تلك العلاقات، وهو جوهر وجود وحياة تلك النظريات، لذا كان من الطبيعي بعد هذا العجز أن تكون هناك حاجة ماسة لنظريات جديدة تحاول أن توقف عند هذه الظواهر والحالات ليتسنى للمختصين والباحثين الخوض في معطيات هذه الظواهر وتحليلها بشكل جيد، حتى يتسنى لهم حسن إدارتها وتسييرها.

من جانب آخر، فقد نزعت أغلب الدول إلى تطوير نظام يحكم علاقاتها، سواء بالاتفاقيات أو المعاهدات التي ابرمتها تلك الدول مع غيرها، والتي تترتب عليها التزامات محددة بعينها، أو من خلال إنشائها منظمات تتمتع بسلطات فوق سلطة الدولة، انيط بها مهمة إدارة الأزمات والصراعات التي تجتاح منطقة من مناطق العالم، ضمن قواعد ومواثيق وضعتها تلك الدول المنشئه لتلك المنظمة، إلا أن مهام تلك المنظمات واهدافها قد أُستغلت وأصبحت لا تمثل الهدف الذي وضعت من اجله، وبالتالي فقدت الكثير من شرعيتها إذا ما فقدت شرعيتها كلها.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب

١. بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجه البيضاء، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
٢. جيمس غليك، نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، ترجمة أحمد مغربي، مركز البابطين للترجمة بالتعاون مع دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
٣. خالد عكاب حسون، سالم أنور أحمد، المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤/ السنة ٤/ العدد ١٥ .
٤. الدكتور شفيق المصري في القانون الدولي العام حول حركة العولمة والتغييرات في النظام الدولي الجديد لسنة ٢٠١١-٢٠١٢، منشورة على موقع الجامعة الإسلامية في لبنان.
٥. زبغنيوبريجنسكي، ترجمة مالك فاضل، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٩٩٨.
٦. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.
٧. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٠، ط٥.
٨. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٥، ٢٠١٠.
٩. غوستاف لوبون، روح السياسة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط١، ٢٠١٧.
١٠. فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، ترجمة حنان فوزي حمدان، العلاقات الدولية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.
١١. مارتن غريفييش وتيرلي أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، ط١، ٢٠٠٨.
١٢. محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات السياسية، قراءة في المنهج، جامعة اسيوط، ١٩٩٧.
١٣. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٦.
١٤. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
١٥. وائل محمد اسماعيل، معدل التغيير في النظام الدولي، داري السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٥.

ثانيا : المجلات والدوريات

١. آلان جريسبان، محاولة لمعرفة " غير المعروف"، ملحق إتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١.
٢. ايمان أحمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، ٢٠١١.
٣. سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١.
٤. عدنان السيد حسين، أزمة عالمية متمادية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
٥. عزمي خليفة، التعامل مع حالة عدم اليقين، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١.
٦. محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١.
٧. محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١.

ثالثا : المصادر الاجنبية

1. www.foreinaffairs.com crisis guides,January 2011.
2. Edward ott, systems chaos in Dynamical, Cambridge university press, New York, 2007
3. Jushua Cooper Ramo, The Age of Unthinkable, New York; Little. Brown, and Company,2009.

رابعا : الانترنت

١. الرئيس الفرنسي ماكرون مخاطباً المتظاهرين: شرعيتي تنبع منكم وأقدم أعتذاري، قناة العربية، الموقع الرسمي، جريدة الحياة، www.alhayat.com, ، نشر بتاريخ١٢ /٢٠١٨/١٢.
٢. عمر نجيب، الانطلاقة المعدلة لسياسة الفوضى الخلاقة بالشرق الاوسط، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com.

الملخص :

نظرية إدارة الأزمة التي ظهرت في نهاية العقد الاخير من القرن العشرين وانتشرت بشكل كبير موخراً في العلاقات الدولية هي إحدى السبل الكفيلة للخروج من حالة عدم اليقين وظاهرة الفوضى التي تجتاح العالم. أن حالة عدم اليقين وظاهرة الفوضى كلاهما وجهين لعملة واحدة تستخدمهما الدول العظمى للتحكم بمجريات الامور للسيطرة على اقتصادات الدول ومنابع الثروات فيها. وفقدان الاستقرار الذي اجتاح العلاقات الدولية هي حالة واقعية حتمية لما تعانيه تلك العلاقات من تعقد وتشابك، أي بمعنى آخر أنها سمة دائمة للبيئة الدولية وليست وليدة اللحظة. أن حالة عدم اليقين ليست حالة استثنائية، وهي مسألة قديمة، وذات انتشار جغرافي، وقد تزايدت أهميتها في عصر التحولات الكبرى والتفاعلات المعقدة التي تمر بها العلاقات الدولية اليوم. أن تطور النظام الدولي بهذه الشاكلة وبهذا النسق والفوضى اصاب أغلب نظريات العلاقات الدولية بالشلل، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والتنبؤ بمستقبل تلك العلاقات، وهو جوهر وجود وحياة تلك النظريات، لذا كان من الطبيعي بعد هذا العجز أن تكون هناك حاجة ماسة لنظريات جديدة تحاول أن توقف عند هذه الظواهر والحالات ليتسنى للمختصين والباحثين الخوض في معطيات هذه الظواهر وتحليلها بشكل جيد، حتى يتسنى لهم حسن إدارتها وتسييرها.

Abstract:

The theory of crisis management that emerged at the end of the last decade of the twentieth century and spread significantly recently in international relations is one way to get out of the uncertainty and chaos that is sweeping the world. Uncertainty and chaos are two sides of the same coin used by the superpowers to control things in order to control the economies of countries and their sources of wealth. The loss of stability that has engulfed international relations is a real and inevitable situation for the complex and complex relations that are in their relationship. In other words, they are a permanent feature of the international environment and not of the moment. That uncertainty is not an exceptional case, an old and geographically pervasive issue that has grown in importance in the era of major transformations and complex interactions in international relations today. That the development of the international system in this way and this format and chaos hit most theories of international relations paralyzed, And therefore the inability to analyze and predict the future of those relationships, which is the essence of the existence and life of those theories, so it was natural after this deficit to be an urgent need for new theories trying to stop at these phenomena and situations so that specialists and researchers to go into the data of these phenomena and analyzed well, So that they can be well managed.

الهوامش:

(١) محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات السياسية، قراءة في المنهج، جامعة اسيوط، ١٩٩٧، ص٧-٩.
(٢) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٦، ص٢٦٣.
(٣) المرجع السابق، ص٢٦٣.
(٤) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، ترجمة حنان فوزي حمدان، العلاقات الدولية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٧.
(٥) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص٨. كما يمكن الاطلاع على محاضرات الدكتور شفيق المصري في القانون الدولي العام حول حركة العولمة والتغييرات في النظام الدولي الجديد لسنة ٢٠١١-٢٠١٢، منشورة على موقع الجامعة الإسلامية في لبنان.
(٦) سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص٣.
(٧) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص١٠٤-١٠٥.
(٨) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٠، ط٥، ص٣٨٣.
(٩) خالد عكاب حسون، سالم أنور أحمد، المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤/ السنة ٤/ العدد ١٥ ، ص٢٨-٣٠.
(١٠) محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص١٩.
(١١) محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص١٩.
(١٢) سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، مرجع سابق، ص٤.
(١٣) غوستاف لوبون، روح السياسة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط١، ٢٠١٧، ص١٤.
(١٤) سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص٥.
(١٥) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٥، ٢٠١٠، ص٣٩٨.
(١٦) محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص٧.
(١٧) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مرجع سابق، ص٢٨٣.
(١٨) جوزيف س، ناي، الإبن، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.
(١٩) سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٤-٥.
(٢٠) المرجع السابق، ص٥-٦.

(٢١) وائل محمد اسماعيل، معدل التغيير في النظام الدولي، داري السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٢٢) الرئيس الفرنسي ماكرون مخاطباً المتظاهرين: شرعيتي تنبع منكم وأقدم أعتذاري، قناة العربية، الموقع الرسمي، جريدة الحياة، www.alhayat.com, ، نشر بتاريخ١٢ /١٢/ ٢٠١٨.

(٢٣) عزمي خليفة، التعامل مع حالة عدم اليقين، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١، ص٢٤.

(٢٤) عزمي خليفة، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢٥) جيمس غليك، نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، ترجمة أحمد مغربي، مركز البابطين للترجمة بالتعاون مع دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٨٣-٣٨٧.

(٢٦) بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجه البيضاء، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص١٩٧.

(٢٧) جيمس غليك، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(28) Edward ott, systems chaos in Dynamical, Cambridge university press, New York, 2007.

(٢٩) مارتن غريفييش وتيرلي أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٢٤.

(٣٠) جيمس غليك، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(٣١) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص٢٨٠.

(٣٢) ايمان أحمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، ملحق اتجاهات نظرية لمجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، ٢٠١١، ص٦-٧.

(٣٣) جيمس غليك، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(* الرئيس السايق للمجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي وخبير في مجال العلاقات الخارجية الامريكية. محاولة لمعرفة "غير المعروف"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١، ص٣.

(٣٤) زبغنيوبريجنسكي، ترجمة مالك فاضل، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص٨٦

(35) Joan Pere Plaza I Font and Dandoy Rgis, " Chaos Theory and its Application in Political Science", IPSA AISP Congress, 2006.

(٣٦) زبغنيوبريجنسكي، مرجع سابق، ص٨٦-٨٧.

(٣٧) عمر نجيب، الانطلاقة المعدلة لسياسة الفوضى الخلاقة بالشرق الاوسط، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com.

(٣٨) تصريح لوزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة" كوندوليزا رايس"، حول الفوضى الخلاقة، لصحيفة واشنطن بوست، ٢٠٠٥.

(٣٩) عدنان السيد حسين، أزمة عالمية متمادية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص٥.

(٤٠) عمر نجيب، الانطلاقة المعدلة لسياسة الفوضى الخلاقة بالشرق الاوسط، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com.

(٤١) إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص٦.

(٤٢) إيمان أحمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، مرجع سابق، ص٦-٧

(٤٣) آلان جريسبان، محاولة لمعرفة " غير المعروف"، ملحق إتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١، ص٤.

(44) Jushua Cooper Ramo, The Age of Unthinkable, New York; Little. Brown, and Company,2009.

(٤٥) إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص٦.

(٤٦) المرجع السابق، ص٧.

(47) www.foreinaffairs.com crisis guides,January 2011.

(٤٨) آلان جريسبان، مرجع سابق، ص٥.

(٤٩) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٨.

(٥٠) إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص٦.

(٥١) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٨.